من قضايا الأسماء المرفوعات عند نورالدين الموزعي

الباحثة: ناهد إبراهيم إمام

nahed.emam٢٢@yahoo.com

الملخص (باللغة العربية):

الهدف من الدراسة الحالية هو التعرف على المرفوعات في قضايا الأسماء حسب كتاب "مصابيح المغاني في حروف المعاني وتيسير البيان في أحكام القرآن" للعالم نور الدين الموزعي. تُعتبر المرفوعات ذات أهمية خاصة في دراسات النحو، حيث تُعدّ إحدى حالات الإعراب الأربعة، مثل الفاعل والنائب والمبتدأ والخبر وأسماء كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها، وغيرها.

وقامت الباحثة بمناقشة عدة مسائل مذكورة في كتاب المغاني، مثل استخدام "إذ" كاسم والاستخدام المحتمل لـ "أل" بمعنى "الذي"، وأيضًا مسائل متعلقة بعلم الجنس وأسماء الجنس. تمت دراسة هذه المسائل الثلاثة من خلال استعراض آراء علماء النحو في كل مسألة، وتحليل مدى توافق واختلاف الآراء، ومن ثم تقديم الرأي الذي تراه الباحثة موافقًا لإحدى الآراء والأكثر تأثيرًا.

Abstract (English) :

The aim of the current study is to explore the nominative cases in the issues related to nouns, as presented in the book *Masabeeh al-Maghani fi Huroof al-Ma'ani wa Taysir al-Bayan fi Ahkam al-Qur'an* by the scholar Nour al-Din al-Mawzi'i. Nominative cases hold particular importance in Arabic grammar studies, being one of the four grammatical states, encompassing roles like the subject, substitute subject, predicate, and related constructs in expressions such as the subject of "kana" and its sisters, and the predicate of "inna" and its sisters, among others.

The researcher discussed several topics mentioned in *al-Maghani*, such as the use of "idh" as a noun, the possible usage of "al" to mean "which," and other matters related to generic and collective nouns. These three issues

were examined by reviewing the views of grammar scholars on each matter, analyzing the extent of agreement or divergence among these perspectives, and ultimately presenting the opinion the researcher considers most aligned with one of these views and the most impactful.

مقدمة:

يعد الموزعي من علماء اليمن المغمورين ولم ينل من الشـــهرة ما ناله علماء اللغة كالمبرد وابن يعيش وابن هشام الذين ذاع صيتهم في دراسة علم النحو في ذلك العصر.

ولقد نشأ الموزعي في بيت علم وتلقى علومه الأولية في بلدته موزع على يد مشايخ علماء عصره الذين شهدوا له وأثنوا عليه لعلمه بالأصول والنحو ولغة العرب، فبرز في شتى العلوم الشرعية والعربية .

وينتمي الموزعي في النحو إلى مدرسة ابن هشام فآراؤه النحوية التي عرضها في كتبه شاهد على ذلك، ولكن كان يخالفه في بعض المســـائل وألف الموزعي كتبًا عدة منها كتاب المغاني في حروف المعاني، وتيسير البيان في أحكام القرآن، وهما الكتابان التي اعتمدت عليهم الباحثة في دراستها.

ولقد اخترت من قضايا الأسماء موضوع المرفوعات عند نورالدين موضوعًا للدراسة، ولقد أعتمد الموزعي على مجموعة من المصادر في إعداد مصابيح المغاني في حروف المعاني الذي يعد الكتاب الأساسي في مادة الدراســـة مثل مغني اللبيب في كتب الاعاريب لابن هشـــام والأزهية في علم الحروف للهروي والصحاح للجوهري.

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى الكشـــف وإماطة اللثام عن المرفوعات في قضـــايا الأسماء عند نورالدين الموزعي من خلال كتابه مصابيح المغاني في حروف المعاني، كالفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، واسم كان، وخبر إن، وخبر لا النافية للجنس، والتابع للمرفوع (النفي والعطف والتوكيد والبدل ونركز في هذا البحث على ثلاثة مسائل اسمية إذ أل بمعنى الذي وعلم الجنس).

منهج البحث:

تعتمد الباحثة على المنهج الوصـــفي حيث أقوم بعرض القضـــية النحوية وتحرير رأي الموزعي وبين موافقته أو مخالفته للنحاة في المســـألة موضـــوع الدراســـة بعد عرض آراء النحاة فيها وبيان الراجح من هذه الآراء.

أهمية البحث:

تحظى المرفوعات من قضـــايا الأسماء لدى نورالدين الموزعي أهمية خاصـــة ولدى النحويين بعامة، وتعد المرفوعات في النحو وقواعد اللغة العربية هو إحدى حالات الأعراب الأربعة وسيلة تعبيرية لتمييز بعض المعاني وما ناب عنها فالرفع ما يميز الفاعلية عن المفعولية والمرفوع ما اشـتمل على علم الرفع من الضـمة وما ناب عنها وهو الألف أو الواو أو النون كالفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن .....إلخ

وسأتناول في المرفوعات من قضايا الأسماء ثلاثة مسائل وهي:

١- إسمية (إذ).

٢- (أل) بمعني الذي.

٣- (علم الجنس واسم الجنس).

المسألة الأولى: القول في اسمية (إذ):

قال ابن نور الدين الموزَعِيّ: «أما (إذ) فإنها اسم إمَّا دائمًا أو غالبًا-وسيأتي بيان ذلك قريبًا إن شاء الله تعالى- وحقه أن يكون مضافًا إلى جملة فتقول: جئتك إذ قام زيد، وإذ زيد قائم، وإذ يقوم زيد، إذا كان بمعنى الماضي كقول الله -تعالى-: **{وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ} [البقرة: ١٢٧]**.

فإذا لم تضف نونت قال أبو ذؤيب:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو * بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيْحُ** (١)

وإذا حذفت بعض الجملة قدرت تمامها، قال الشاعر:

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا * وَالعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا** (٢)

التقدير: والعيش منقلب أفنانًا إذ ذاك كذلك.

ولها معان ستة:

الأول: وهو المشهور: تكون بمعنى الزمن الماضي ولها أربعة استعمالات:

أولها: وهو الغالب عليها أن تكون ظرفًا بمعنى الحين نحو قوله تعالى: **{إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا} [التوبة: ٤٠]**.

ثانيها: أن تكون مضافًا إليها اسم زمان نحو يومئذ، وحينئذ، وقد يحذف المضاف أيضًا قال أبو ذؤيب:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو *** بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيْحُ (٣)

ثالثها: أن تكون اسمًا مفعولًا به كقوله تعالى: **{وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ} [الأعراف: ٨٦]**، والغالب على المذكورة في أوائل القصص في القرآن العزيز أن تكون مفعولًا بها والتقدير: اذكر، نحو: **{وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ} [البقرة: ٣٦٠]**.

ولا يجوز أن تكون ظرفًا ليذكر لأنه يقتضي طلب المحال وهو طلب الذكر في ذلك الزمن الذي قد مضى قبل وجود المخاطبين والمراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه.

رابعها: أن تكون بدلًا من المفعول به نحو قوله تعالى: **{وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ} [مريم: ١٦]**، ووافقه جمهور النحاة على هذين الاستعمالين، وإنما هي فيهما ظرف لمفعول محذوف تقديره: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلًا، واذكر قصة مريم إذا انتبذت.

المعنى الثاني: واختاره ابن مالك أن تكون اسمًا للزمن المستقبل نحو قول الله –تعالى–: **{يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا} [الزلزلة: ٤]**، وقوله تعالى: **{وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ} [المائدة: ١١٦]**، والجمهور لا يثبتون هذا المعنى لـ(إذ) وينزلون المستقبل الواجب الوقوع منزلة الماضي الذي قد وقع، وربما تأول بعضهم ذلك فقال: قال الله –تعالى– ذلك لعيسى لما رفعه إليه.

واحتج المثبتون بقوله تعالى: **{فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۞ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ} [غافر: ٧٠، ٧١]**، فإن يعلمون مستقبل لفظًا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، ويقول الشاعر:

سَتَنْدَمُ إِذْ يَأْتِي عَلَيْكَ رَعِيلُنَا *** بِأَرْعَنَ جَرَّارٍ كَثِيرٍ صَوَاهِلُهْ (٤)

والجمهور ينزلونه أيضًا على ما تقدم.

الثالث: تكون للتعليل، كقوله تعالى: **{وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ} [الزخرف: ٣٩]**، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، ومثله: **{وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ} [الأحقاف: ١١]**.

ومنه قول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتُهُمْ *** إِذْ هُمْ قُرَيْشُ وَإِذْ مَا مِثْلُهم بَشَرُ (٥)

وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة لبعد تقديرها بالظرف أو ظرف وإنما استفيد التعليل من قوة الكلام لا من اللفظ؟ كما إذا قال: ضربته إذ أساء، فإنه إذا أراد الوقت اقتضى ظاهر الحال وقرينة المقال أن الإساءة سبب الضرب وفي ذلك قولان والجمهور قائلون بظرفيتها ومانعون حرفيتها.

الرابع: تكون للمفاجأة نص عليه سيبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما ولا يليها إلا الفعل الواجب، تقول: بينا أنا كذلك إذ جاء زيد، قال الشاعر:

اِسْتَقْدَرُ اللهِ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرِ إِذْ دَارَتْ مياسير مياسير(٦)

وكذلك اختلفوا هل هي ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة؟

الخامس: تكون زائدة للتوكيد، قاله أبو عبيدة، وابن قتيبة، وحملا عليه آيات من القرآن العزيز، كقوله: **{وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ}[البقرة: ٣٠]** واختار الأصمعي زيادتها بعد بينما واستفصح، وتبعه ابن الشجري وأنشد:

فَبَيَّنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا * عَلَقَ وَفِضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ**(٧)

السادس: تكون للتحقيق بمعنى قد، وقد حمل عليه قوله تعالى: **{وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ}[ال عمران: ٤٢]**، وما أشبه ذلك، قال ابن هشام: وهذا والذي قبله ليسا بشيء»(٨).

الدراسة التحليل:

اختلف النحاة أن في (إِذْ) بإسكان الذال المعجمة على قولين:

القول الأول:

أن (إِذْ): (اسم) ولذلك علامات:

الأول: لإضافتها في نحو: **{بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا}[آل عمران: ٨]**.

الثاني: لتنوينها في نحو "يومئذٍ".

والثالث: تأتي "مفعولا به" نحو: **{وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ}[الأعراف: ٨٦]**.

القول الثاني:

أن (إِذْ) تكون "حرفًا" في مجيئها للتعليل والمفاجأة(٩).

فعن سيبويه إنها حرف وليست اسم فقال: «فما يجازي به من الظروف غير الأسماء: إن، وإذ ما. ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما ما فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما، وليست ما فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد.

فمما كان من الجزاء بإذما قول العباس بن مرداس:

إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ * حَقًا عَلَيْكَ إِذَا اِطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ**

وقد جاء بينما زيد قائم إذ جاء عمرو، فمن الناس من يقول: إن إذ زائدة، ومن الناس من يقول: أن إذ خبر لبينما، كأنا قلنا: وقت زيد قائم وقت جاء عمرو، وربما أدخلوا إذا مكان إذ، لأنه زمان يحتمل فيه المضي والاستقبال، لأنه غير منقطع وهو ممتد، قال الشاعر:

اِسْتَقْدَرُ اللهِ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ * فَبَيْنَمَا الْعُسْرِ إِذْ دَارَتْ مياسير**

وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ * إِذا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوه الأعاصِيرُ**

فجاء بـ(إذ) في البيت الأول وبـ(إذا) في البيت الثاني، ويجوز أن تكون بينما وإذ جميعا ظرفين لما بعد بينما، وبعض الناس يجعلها زائدة مع بينما. وقد قال أبو عبيدة: أن إذ زائدة في مثل قوله تعالى: **{وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ}[البقرة: ٣٤]**، وقد رد أصحابنا هذا، وحملوا ما لم يكن فيه فعل ظاهر يعمل على إضمار اذكر، كأنه قال:في قوله ﷺ نيَّ سورة ص: ٧١ (واذكر إذ قال ربك للملائكة)(١٠)

وحكى المرادي الخلاف في إذ بين الاسمية والحرفية فقال: «(إذ): لفظ مشترك؛ يكون اسماً، وحرفاً. وجملة أقسامه ستة: الأول: أن يكون ظرفاً لما مضى، من الزمان. نحو: قمت إذ قام زيد. ولا خلاف في اسمية هذا القسم.

الثاني: أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، بمعنى إذا. ذهب إلى ذلك قوم، من المتأخرين، منهم ابن مالك. واستدلوا بقول الله تعالى " ﷺ ً غافر: ٧٠ – ٧١ " وبآيات أخر.

وذهب أكثر المحققين إلى أن إذ لا تقع موقع إذا، ولا إذا موقع إذ. وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلة لما كانت في إخبار الله، تعالى، متيقنة مقطوعاً بها عبر عنها بلفظ الماضي. وبهذا أجاب الزمخشري، وابن عطية، وغيرهما.

الثالث: أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى " ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم "، " وإذ لم يهتدوا به فسيقولون ". ومنه قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتُهُمْ * إِذْ هُمْ قُرَيْشُ وَإِذْ مَا مِثْلُهم بَشَرُ** (١١)

واختلف في إذ هذه، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها تجردت عن الظرفية، وتمحضت للتعليل. ونسب إلى سيبويه. وصرح ابن مالك، في بعض نسخ التسهيل، بحرفيتها. وذهب قوم، منهم الشلوبين، إلى أنها لا تخرج عن الظرفية. قال بعضهم: وهو الصحيح.

الرابع: أن تكون للمفاجأة. ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينا وبينما. قال سيبويه: بينا أنا كذا إذ جاء زيد، فهذا لما توافقه وتهجم عليه» (١٢).

يقول **ابن هشام**: «(إذ): على أربعة أوجه:

الأول: أن تكون اسما للزمان الماضي فتستعمل ظرفا، وهو الغالب ومفعولا به وتكون غالبا في أوائل القصص، مثل: **{وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ}**(١٣)، أي اذكروا وقت ذلك، وبدلا من المفعول مثل: **{إِذِ انْتَبَذَتْ}**(١٤)، ومضافا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه كـ "يومئذ"، أو غير صالح كـ **{بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا}**(١٥).

الثاني: أن تكون اسم زمان للمستقبل: **{فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۞ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ}**(١٦).

الثالث: أن تكون للتعليل: **{وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ}**(١٧)، وهل هي إذن حرف أو اسم على قولين.

الرابع: أن تكون للمفاجأة وهي الواقعة بعد بينا أو بينما، كقوله:

اِسْتَقْدَرُ اللهِ خَيْرًا وَارْضَيِنَّ بِهِ * فَبَيْنَمَا الْعُسْرِ إِذْ دَارَتْ مياسير مياسير**

وهي هل ظرف مكان أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو زائدة؛ على أقوال(١٨).

واختلفوا في دلالتها على الزمن على قولين:

القول الأول: أنها لزمن "الماض" فقط، وهو قول جمهور النحاة(١٩).

القول الثاني: أنها لزمن "المستقبل" مثل "إذا" وهذا القول صححه ابن مالك وطائفة(٢٠).

واستدلوا بنحو قوله –تعالى–: **{فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۞ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ}**(٢١).

ويجاب عنه: بأن ذلك نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه. مثل: **{أَتَى أَمْرُ اللَّهِ}**(٢٢)، إذا تقرر ذلك: فتأتي "ظرفا" لزمن ماض نحو قوله تعالى: **{إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا}**(٢٣).

الراجح:

مما سبق نستنتج القول باسمية (إذْ) وبهذا قال السيرفي، المرادي وابن هشام، ويأكد اختيار ما ذهبنا إليه ما جاء عن السيوطي في الهمع حيث قال: «من الظروف المبنية (إذْ) وَالدَّلِيل على اسميتها قبُولهَا التَّنْوِين

والإخبار بهَا نَحْو مجيئك إِذْ جَاءَ زيد وَالْإِضَافَة إِلَيْهَا بِلَا تَأْوِيل نَحْو: **{بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا}**[٢٤]. وبنيت لافتقارها إِلَى مَا بعْدهَا من الْجمل ولوضعها على حرفين وأصل وَضعهَا أَن تكون ظرفا للْوَقْت الْمَاضِي وَهل تقع للاستقبال قَالَ الْجُمْهُور لَا وَقَالَ جمَاعَة مِنْهُم ابْن مَالك نعم وَاسْتَدَلُّوا بقوله تَعَالَى **{يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا}**[٢٥]، وَالْجُمْهُور جعلُوا الْآيَة وَنَحْوهَا من بَاب: **{وَنُفِخَ فِي الصُّورِ}**[٢٦]، أَي من تَنْزِيل الْمُسْتَقْبل الْوَاجِب الْوُقُوع منزلَة مَا قد وَقع، وَجوز الْأَخْفَش والزجاج وَابْن مَالك وُقُوعهَا مَفْعُولا بِهِ نَحْو **{وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ}**[٢٧]، وبدلا مِنْهُ نَحْو **{وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ}**(٢٨)، وَالْجُمْهُور لَا يثبتون ذَلِك وَوَافَقَهُمْ أَبُو حَيَّان» (٢٩).

المسألة الثانية: القول في (أل) بمعنى الذي:

قال ابن نور الدين المَوزَعِيّ: «أل ترد على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى الذي وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول.

الثاني: تكون حرف تعريف وتنقسم إلى تعريف عهد وتعريف جنس.

الثالث: أن تكون زائدة، أي: غير معرفة، وتنقسم إلى لازمة وغير لازمة.

الرابع: أن تكون لام العهد؛ هي الداخلة على الاسم، وإنما كانت هذه لازمة لأن الأعلام مستغنية عن التعريف بالألف واللام، ولما غلبت هذه الأسماء على هذه المسميات مع اقترانها باللام دون اقترانها كانت أعلامًا معها، وأن هذه مسماها معنى جزئي متعين تعيينًا مطلقًا»[٣٠].

لم يختلف النحاة مع الموزعي في أن لـ (أل) دلالات وأوجه مختلفة حيث قال الزجاجي: «اعلم أن الألف واللام تدخل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون بتأويل الذي فتحتاج إلى صلة وعائد وتجري في ذلك مجرى الذي، كقول القائل ضرب زيد عمرا فقيل له أخبر عن زيد فقال الضارب عمرا زيد ففي الضارب مضمر يعود على الألف واللام اللذين بمعنى الذي وأنت لم تذكر الذي وإنما ذكرت ما يدل عليه فجئت بالعائد لذلك.

الوجه الثاني: أن تدخل لتعريف هذه الأسماء المشتقة من الأفعال لا بتأويل الذي ولكن كما تعرف أسماء الأجناس نحو الرجل والفرس فتقول الضارب والقائم تريد به التعريف لا معنى الذي.

الوجه الثالث: ينفرد به الكوفيون خاصة ويذكر الألف واللام للتعريف لا بمعنى الذي. ومن هذا الوجه الثاني قول الله عز وجل: وأنا على ذلكم من الشاهدين وكانوا فيه من الزاهدين قال المبرد والمازني: وغيرهما من البصريين ليست الألف واللام بمعنى الذي لأنه لو كان التقدير وأنا من الشاهدين على ذلك بمعنى من الذين شهدوا على ذلك لم تقدم صلة الذي عليه[٣١].

وذهب العكبري أن أل تأتي على ستة أوجه[٣٢]:

الوجه الأول: استغراقُ الْجِنْس كَقَوْلِك الرجلُ أفضلُ من الْمَرْأَة أَي جَمِيع هَذَا الْجِنْس خيرٌ من جَمِيع الْجِنْس الآخر وَلَيْسَ آحاده خيرا من آحاده.

الثَّانِي: أَن تكون لتعريف الْوَاحِد من الْجِنْس من حيثُ هُوَ جنس كَقَوْلِك الدِّينَار خيرٌ من الدِّرْهَم.

وَالثَّالِث: أَن تكون للمعهود بَين المتكلّم والمخاطب كَقَوْلِك لمن تخاطبه جَاءَ الرجل الَّذِي عهدناه.

وَالرَّابِع: أَن تكون لتعريف الْحَاضِر كَقَوْلِك هَذَا الرجل فأمَّا قَوْله [٣٣]، فَمن الْمَعْهُود السَّابِق لتقدُّم ذكر الرَّسُول نكرَة فَعَاد إِلَيْهِ

وَالْخَامِس: أَن تكون بِمَعْنى الَّذِي نَحْو الضَّارِب والقائم.

وَالسَّادِس: أَن تكون زَائِدَة كالداخلة على الَّذِي وسنبيّن ذَلِك فِي الموصولات وَحكي عَن بعض الْعَرَب قبضت الْخَمْسَة الْعشْر الدِّرْهَم وَلَا يُقاس عَلَيْهِ.

وذهب ابن مالك أن الخليل وسيبويه –رحمهما الله– استعملا التعبير بـ"أل"، وأشرت إلى ذلك بقولي:

وكـ"الذي" "ال" وفروعه .... *** ....

إلى وقوعها بمعنى " الذي" و"التي" وتثنيتهما وجمعهما. ويظهر الفرق بالعائد نحو: "رأيت الكريم أبوه، والحسن وجهها، والمرضي عنهما، والمغضوب عليهم، والمنظور إليهم، والفاتن حسنهن". ولما كانت "ال" الموصولة بلفظ المعرفة كره وصلها بجملة صريحة.

والتزم كون صلتها صفة في اللفظ مؤولة بجملة فعلية. ولتأولها بجملة فعلية حسن عطف الفعل عليها كقوله تعالى: **{فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا}**[٣٤]، وقد وصلت بالفعل المضارع، ولم يقع ذلك إلا في الشعر كقوله:

مَا أَنْتَ بِالْحُكْمِ التَّرَضَّى حُكُومَتَهُ * وَلَا الْأَصيلُ وَلَا ذِي الرَّأْي وَالْجَدَلُ(٣٥).**

والمعرّف بالألف واللاّم، نحو: (الرّجل)؛ وهذه تكون تارةً للعهد، كقوله تعالى: **{كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُوْلاً ۞ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ}**[٣٦]؛ وتكون تارةً للجنس، كقولك: (الرّجل خيرٌ من المرأة). وتكون

بمعنى (الّذي)، كقولك: (مررت بالضّارب زيد) أي: بالّذي ضربه. وتكون للتّفخيم، وهي لا تفارِق اسم الله تعالى(٣٧).

المسألة الثالثة: القول في (علم الجنس واسم الجنس):

قال ابن نور الدين المَوزَعِيّ: «فإن قلت: فما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس؟

قلنا: قال الشيخ أبو العباس القرافي[٣٨]: هذا السؤال «من نفائس المباحث ومشكلات المطالب وكان الخسرو شاهي يقرره ولم أسمعه إلا منه، وكان يقول ما في الديار المصرية من يعرفه».

وهو أن الوضع فرع التصور، فإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع لها لفظًا فتلك الصورة الكائنة في ذهنه هي جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد، فإن صورة الأسد واقعة في هذا الزمان، ومثلها تقع في زمان آخر وفي ذهن شخص آخر والجميع مشترك في مطلق صوة الأسد فهذه الصورة جزئية في مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس، وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل أسد في العالم بسب أنا إنما أخذناها في الذهن مجردة عن جميع الخصوصيات فتنطبق على الجميع، فلا جرم يصدق لفظ الأسد وأسامة على كل أسد لوجود المشترك فيها كلها، فيقع الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس بخصوص الصورة الذهنية، وانتهى جوابه هكذا حكاه وقرره أبو العباس وكأنه ارتضاه وهو جواب فاسد باطل؛ لأنه لو كان الأمر على ما ذكر من أن الأسماء بحسب التصور في الذهن، فإن تصورت ماهية جزئية وسميتها من حيث خصوصها كان علم الجنس وإن تصورتها كلية مشتركة كان اسم الجنس للزم ذلك

في كل جنس من الأجناس، وكان يجب أن يقال في كل واحد من الرجال والفرس والطير والبر والتمر والشعير والنعم هو علم جنس باعتبار خصوص الصورة الذهنية، واسم جنس باعتبار عموم الصورة الذهنية، ولم يقل بهذا أحد من الفضلاء ومن ارتكب ذلك، وقال به فقد هدم لغة العرب التي نزل بها التنزيل، ووجب الإعراض عنه؛ لأن العرب إنما تريد بالكلام والتسمية فهم السامع معاني المسميات لتتعارف بذلك في مخاطباتها فلا تحتاج إلى من يعلمها لغتها، ويفهمها معاني أسمائها، ولو كان الأمر على ما ذكر هذا القائل لما عرف بعضها خطاب بعض، وكان يقول القائل: بأن الكلمة موضوعة لمعنى خاص تارة، ولمعنى عام تارة أخرى، ولما جاز أن يعلق بذلك حكمًا من أحكام لسانها لعدم الوثوق بفهم المعنى.

والجواب الحق: أن علم الجنس واقع على معنى كلي مشترك كاسم الجنس لا فرق بينهما في المعنى ولهذا لقبه أهل العلم باللسان بعلم الجنس، وذلك لأن الاسم المعرف لا يخلو إمَّا أن يكون المراد به نفس حقيقة الماهية مجردة عن الوحدة والتعدد فهو اسم الجنس وفي معناه علم الجنس، وإمَّا أن يكون المراد به فردًا معينًا فهو المعهود الخارجي وفي معناه علم الخاص كزيد وعمرو، وإمَّا أن يكون المراد به فردًا غير معين فهو المعهود الذهني كقوله: **وَلَقَدَّ أَمْرٌ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي وَفِي مُعَنَّاهِ النَّكِرَةِ**[٣٩].

وإنما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من جهة الأحكام العربية فعلم الجنس لا تدخل عليه أل كما لا تدخل على علم الشخص، ولا تدخله الإضافة كالعلم أيضًا وإذا اجتمع فيه مع العلمية علة أخرى امتنع من الصرف، كقولك: أسامة وثعالة، وغير ذلك من أحكام الأعلام الشخصية فهو يشبه العلم في أحكامه، ويشبه الجنس في معناه، وقد ذكر هذا كما ذكرته أئمة اللسان فقالوا: علم الجنس شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر كالنكرة، ولم يعلقوا معرفة حقيقتهما على التصور الجزئي والكلي والله أعلم»(٤٠).

الدراسة التحليل:

اختلف النحاة في أن علم الجنس واسم الجنس على اختلاف في الدلالة على قولين:

القول الأول:

أن علم الجنس كاسم الجنس لا فرق بينهما في المعنى؛ وذلك لأن الاسم المعرف لا يخلو إمَّا أن يكون المراد به نفس حقيقة الماهية مجردة عن الوحدة والتعدد فهو اسم الجنس وفي معناه علم الجنس، الذي واقع على معنى كلي مشترك. وهو قول جمهور النحاة.

قال ابن هشام: «والعلم الجنسي اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، تقول: "أسامة أجرأ من ثعالة"، فيكون بمنزلة قولك: "الأسد أجرأ من الثعلب" و"أل" في هذين للجنس، وتقول: "هذا أسامة مقبلا"، فيكون بمنزلة قولك: "هذا الأسد مقبلا" و"أل" في هذا لتعريف الحضور، وهذا العلم يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية، فإنه يمتنع من "أل" ومن الإضافة، ومن الصرف إن كان ذا سبب آخر، كالتأنيث في: "أسامة" و"ثعالة"، وكوزن الفعل في: "بنات أوبر" و"ابن آوى" ويبتدأ به، ويأتي الحال منه، كما تقدم في المثالين١، ويشبه النكرة من جهة المعنى؛ لأنه شائع في أمته لا يختص به واحد دون آخر»(٤١).

قال ابن عقيل:

وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلمَبَرَّهْ * كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ**

العلم على قسمين: علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص له حكمان: معنوي وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد وأحمد ولفظي وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه نحو جاءني زيد ضاحكا ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو هذا أحمد ومنع دخول الألف واللام عليه فلا تقول جاء العمرو. وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامه مقبلا فتمنعه من الصرف وتأتى بالحال بعده ولا تدخل عليه الألف واللام فلا تقول هذا الأسامة. وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص

واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة. وعلم الجنس: يكون للشخص كما تقدم ويكون للمعنى كما مثل بقوله برة للمبرة وفجار للفجرة»[٤٢].

قال الجوجري: «العَلم الجنسي، وهو ما يعين مسماه بغير قيده٥ تعيين ذي الأداة الجنسية، كقولك: أسامة أجرأ من ثعالة، وأشار إلى هذا بقوله: (دل على ذي الماهية) أو تعيين ذي الأداة الحضورية، كقولك: هذا أسامة مقبلا، وإليه أشار بقوله: (وعلى الحاضر أخرى).

فالعلم الجنسي حينئذ بمعنى اسم الجنس المعرفة بالألف واللام.

فإن قيل: فما الفرق من حيث المعنى بينه وبين اسم الجنس النكرة،

ك (أسد) وهو الذي يعبر عنه بالنكرة في عُرف النحاة، وبالمطلق في عرف الأصوليين.

فالجواب أن (أسداً) ونحوه وُضع ليدل على شخص، وذلك الشخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال، فوُضع على السباع في جملتها، ووُضع (أسامة) بمعنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، بل هي موجودة في النفس ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلا في الذهن، ثم صار (أسامة) يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى الكلي في الأشخاص.

وقيل: الجواب غير هذا، وهو أن اسم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية وعَلَم الجنس موضوع لها من حيث حضورها الذهني.

وذكر بعض شراح الألفية أن هذا هو التحقيق دون الأول، ويوافقه كلام جماعة من الأصوليين، حيث فرقوا بينهما بذلك، وزادوا أنه إذا أريد به الفرد فهو حقيقة، لما في الفرد من الماهية. وسمعت من بعض الأشياخ المحققين- رحمه الله- أن التحقيق هو الأول٣ لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الثاني يلزم عليه أن (رَجُلا) إذا استعمل في الشخص يكون مجازا لأنه مستعمل في غير ما وضع له.

ثانيها: أن الأصل عدم اعتبار الواضع الحضورَ الذهني في عَلَم الجنس.

ثالثها: أنه يلزم عليه أن (رجلاً) ونحوه لا يستعمل في حقيقة إلا في القضايا الطبيعية أي التي حُكِم فيها على الطبيعة٤، أعني الحقيقة، نحو الرجل خيرٌ من المرأة[٤٣].

القول الثاني:

أنَّ هناك فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس؛ فإنما اختص اسم الجنس بمطلق الحقيقة دون شكل أو قيد، واختص علم الجنس بحضور تشخيص حقيقة الاسم في الذهن. وهو قول المرادي حيث يقول: «الفرق بين المعرف ب أل التي هي لتعريف الحقيقة، في قولك: اشتر الماء، وبين اسم الجنس النكرة، في قولك: اشتر ماءً؟ قلت: الفرق بينهما أن المعرف ب أل المذكورة موضوع للحقيقة، بقيد حضورها في الذهن. واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد ولا إشكال في أن الحقيقة، باعتبار حضورها في الذهن، أخص من مطلق الحقيقة. لأن حضورها في الذهن نوع تشخص لها. وهذا هو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أيضاً»(٤٤).

وقد حكى ابن عقيل أن حكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة. ووافقه الخضري: بقوله هو نكرة معنى كما هو ظاهر المتن، ونص عليه المصنف في شرح التسهيل، فقال:

وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلمَبَرَّهْ * كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ**

لكن تعقبه المرادي بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق في المعنى وإلا لزم التحكم»(٤٥). وبعد الشرح قال المرادي في تنبيه له: «لما كان لعلم الجنس خصوص من وجه وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان: إعطاؤه حكم المعارف وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع، ومن المسموع فيه الوجهان غدوة وبكرة وعشية»(٤٦).

ووجه المرادي رأيه حيث نقل في تعريف العلم عن ابن عصفور فقال: «حد أبو عصفور العلم بقوله: الاسم الذي علق في أول أحواله على شيء بعينه في جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم.

فإن قلت: العلم ضربان: شخصي وجنسي.

أما الشخصي: فلا إشكال في صدق هذا التعريف عليه.

وأما الجنسي: فلا يصدق عليه هذا التعريف لأنه "لم يعين مسماه إذ هو" في المعنى شائع كاسم الجنس النكرة ولكنه جرى مجرى العلم الشخصي في الأحكام اللفظية.

قلت: أن العلم الجنسي ليس كاسم الجنس في المعنى، بل هو معين لمسماه، فالتعريف صادق عليه،... واسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي "فأسد" موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلا، وعلم الجنس "كأسامة" موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخصي لها مع قطع النظر عن إفرادها، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية.

وبيان ذلك: أن الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كان عامة بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة "الأسد" ليضع لها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى "مطلق صورة الأسد". فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر "أو في ذهو آخر". والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس. وفي كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق، فإنه قال في باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في "الأمة" ليس واحد منه بأولى من الآخر، ما نصه: إذا قلت هذا أبو الحارث "إنما" تريد هذا الأسد أي: هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت "أشباهه" ولا تريد أن تشير إلى شيء "قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا" ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم. فجعله بمنزلة المعرف "باللام" التي للحقيقة»(٤٧).

الراجح:

قلت: علم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي –هكذا قال أكثر النحاة– وهو ظاهر في تطبيق الأحكام اللفظية التي تجري على علم الشخص مع علم الجنس، فتقول: أسامةُ، للعلمية والتأنيث، ولا تدخل عليه الألف واللام فلا تقل: هذا (الأسامة)، كما لا تقول: هذا (الزيد)؛ لأنه علم، والعلم معرفة والمعرفة لا تعرَّف، هذا من جهة اللفظ، وهذا هو الذي دلنا على أن العرب فرَّقت بين اسم الجنس –لأنه نكرة– كرجل، وبين علم الجنس– لأنه معرفة–، ونقول أن العرب أجرت علم الجنس عل (أسامة) و(ثُعَالَة) مجرى علم الشخص في امتناع دخول (أل) عليه وإضافته ومنعه من الصرف، وأُجرت العرب اسم الجنس كأسد مجرى النكرات –حينئذٍ لزاماً أن يكون ثمت فرق لابد من الوصول إليه، وهو: أن علم الجنس مغاير من حيث المعنى لاسم الجنس؛ لأن العرب في الأحكام اللفظية ألحقت علم الجنس بعلم الشخص وألحقت في الأحكام أيضاً اسم الجنس بالنكرة، وأُجري اسم الجنس كأسد مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما إذ لو اتحدا معنىً لما افترقا لفظاً.

أمَّا من حيث الحقيقة والماهية فلا فرق في المدلول وهو الراجح والله أعلم. وهو ما دل عليه قول الدماميني: «علم الجنس كأسامة للأسد وثعالة للثعلب وبرة للمبرة ... فهذه أعلام بحسب اللفظ لا بحسب المعنى ... ثم قال: قال بعضهم: وإطلاق المعرفة على أسامة ونحوه مجازا، إذ لا يخالف معناه معنى أسد، وإنما يخالفه في أحكام لفظية. ألا ترى أنه داخل في حده النكرة. هذا كله كلام ابن قاسم في الكلام على هذا التعريف بغالب لفظه»(٤٨).

نتائج الدراسة:

ومن خلال مناقشة الباحثة دراستها للمرفوعات لدى الإمام نور الدين الموزعي تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- أشار الموزعي إلى أن إذ من الأسماء وتأتي بمعان عدة والمشهور منها أن تكون بمعنى الزمن الماضي ولها عدة استعمالات: كونها ظرفا بمعنى الحين ومضافا إليها اسم زمان ومفعولا به وبدلا من المفعول به ووافقه في ذلك الكوفيين والبصريين.

٢- أوضح الموزعي أن أل بمعنى الذي تأتي أسما موصولا بمعنى الذي وهي الداخلة على اسم الفاعل والمفعول وتكون حرف تعريف سواء للعهد أم للجنس، وأن تكون زائدة أي غير معرفة سواء كانت لازمة أم غير لازمة أو تكون للعهد، ولم يختلف الموزعي مع الكوفيين والبصريين في تلك الدلالات.

٣- فرق الموزعي بين علم الجنس وأسم الجنس وقال: لم أرى أحدا سبقني لتحقيق هذا.

٤- وافق الكوفيين والأخفش والجرمي في جواز أن تأتي أو بمعنى الواو مخالفا بذلك المالقي الذي ذهب إلى أن مجيئها بمعنى الواو قليل والقليل لا يقاس عليه.

الهوامش:

(١) البيت من البحر الوافر لأبي ذؤيب الشاهد فيه قولة (إذ) بالتنوين عوضًا عن الإضافة الى الجملة. الخصائص (٣٧٦/٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢٩/٣، ٩/ ٣١)

(٢)البيت من البسيط لأبي المعتز، والشاهد فيه (إذ ذاك) حيث حذف بعض الجملة وهو كذلك وقدرة تمام الجمله (العيش منقلبا أفنانا إذ اك) المغني (٨٩)،همع الهوامع (١/ ٢٠٥)

ويُنظر في: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت، (ص: ١٩٩)؛ والنويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي (المتوفى: ٧٣٣هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ، (٤/ ٢٢٦).

(٣) سبق تخريج البيت.

(٤) البيت دون نسبة في: ابن فارس،هو من البحر الطويل والشاهد فية (ستندم إذ) حيث جائت إذ للزمن المستقبل، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م. (١/ ٤١١)؛ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، (ص٩٩).

(٥) البيت من البحر البسيط، (للفرزدق) في همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، الشاهد فيه (إذ ما مثلهم) حيث أفادت (إذ) التعليل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م، (ص٥٠).

(٦) البيت من البسيط، وهو لعثمان بن لبيد العذري، وقيل لعثير بن لبيد، ويُنظر في: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: ١٨٠هـ)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، والشاهد فية والشاهد فية بأن إذ جاءت للمفاجئة فبينا نحن حيث جاءت بينا بدون إذ الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، (٣/ ٥٢٨)؛ ابن جني، اللمع في العربية، مرجع سابق الذكر (ص١٩٩).

(٧) البيت لبشامة المرى ويُنظر في: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، والشاهد فيه حيث جاءت بين بدون إذ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، (١/ ٣٩)؛ ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ، (٣/ ١٨٧١).

(٨)المَوزَعِيّ محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب، أبو عبد الله بن نور الدين، (المتوفى: ٨٢٥ هـ)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، الناشر: طبعة دار المنار للطبع والنشر، القاهرة، تحقيق: عائض بن نافع العمري، ط١، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م، (ص٧٨– ٨٣).

(٩) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق الذكر، (٢/ ١٥٨)؛ والمالقي، أحمد بن عبد النور (المتوفى: ٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم– دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م، (ص٥٩، ٦٠)؛ والمرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، الجنى

الداني في حروف المعاني، المحقق: فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، (ص١٨٥– ١٩٢).

(١٠) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م، (٥/ ١٠٨).

(١١) البيت من البحر البسيط، (للفرزدق) في همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، الشاهد فيه (إذ ما مثلهم) حيث أفادت (إذ) التعليل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م، (ص٥٠).

(١٢) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر، (ص: ١٨٥، ١٨٩).

(١٣) سورة، الآية: ().

(١٤) سورة مريم، الآية: (١٦).

(١٥) سورة آل عمران، الآية: (٨).

(١٦) سورة غافر، الآية: (٧٠، ٧١).

(١٧) سورة الزخرف، الآية: (٣٩).

(١٨) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م، (ص١١٥).

(١٩)ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف (المتوفى: ٦٤٣هـ)، شرح المفصّل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، (٧/ ٤٤)، وابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م، (٣/ ١٣٥)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر، (ص٥١، ٦١١)، وابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق الذكر، (ص١٤٦، ٤٣٧)؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، (٤/ ٣١٩).

(٢٠)ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، (المتوفى: ٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، (٤/ ٦٩)؛ وابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (٣/ ١١١).

(٢١) سورة غافر، الآية: (٧٠، ٧١).

(٢٢) سورة النحل، الآية: (١).

(٢٣) سورة التوبة، الآية: (٤٠).

(٢٤) سورة آل عمران، الآية: (٨).

(٢٥) سورة الزلزلة، الآية: (٤).

(٢٦) سورة الكهف، الآية: (٩٩).

(٢٧) سورة الأعراف، الآية: (٨٦).

(٢٨) سورة مريم، الآية: (١٦).

(٢٩) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق الذكر، (٢/ ١٧٢).

(٣٠) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر (ص٩٢– ٩٥)، بتصرف يسير.

(٣١) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي ، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، اللامات، المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، (ص: ٥٧).

٣٢ العكبري أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري – اللباب في علل البناء والإعراب تحقيق عبداللة البنهان – دار الفكر – دمشق الطبعة الأولى ١٩٩٥ (١/ ٤٩٢)

(٣٣) سورة المزمل، الآية: (١٦).

(٣٤) سورة العاديات، الآية: (٣، ٤).

(٣٥) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م، (١/ ٢٩٨).

(٣٦) سورة المزمل، الآيتان: (١٥، ١٦).

(٣٧) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، مرجع سابق الذكر، (١/ ١٢٥).

٣٨ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي كان إماما بارعا في الفقة وأصوله(٢٣٦/١)

٣٩ البيت نسب لشمر بن عمر الحنفي في الاصماعيات:١٢٦ وفي المغني :١٠٧ والكامل ٣/ ٨ وهو من البحر البسيط والشاهد فيه اللئيم حيث جاءت (أل) فية مراد به العهد.

(٤٠) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر (ص٩٦، ٩٧).

(٤١) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق الذكر، (١/ ١٣٧).

(٤٢) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م، (١/ ١٢٧).

(٤٣) الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م، (١/ ٢٩٠).

(٤٤) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر، (ص١٩٥).

(٤٥) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م، (١/ ١٧٦).

(٤٦) المرجع السابق، (١/ ٢١٣).

(٤٧) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق الذكر (١/ ٣٩٠، ٤٠١).

(٤٨) المرجع السابق (١/ ١٢٧).